

سياسات الاسكان الحضري ومعايير العيش الكريم Urban housing policies and standards of decent living

محمد قاسم عبد الغفور العاني^{1*}

¹ جامعة النهرين - كلية الهندسة - قسم هندسة العمارة mohammedqasim66@eng.nahrainuniv.edu.iq

تاريخ القبول : 2021/08/04

تاريخ الاستلام : 2020/11/22

ملخص : ترتبط سياسات الاسكان بمخططات التنمية الحضرية لكل دولة من الدول, والتي تسعى الى توفير بيئة عمرانية صالحة لسكن وعيش الانسان وتخضع لمعايير جودة الحياة. والتي تسعى لحل مشاكل السكن و تحسين ظروف الحياة المعيشية والاجتماعية وتحقيق مستوى مزدهر لحياة الانسان وافراد عائلته ومنهم شريحة الاطفال, وهنا تبرز النواحي التي تعالجها تلك المخططات والسياسات لتحقيق أهدافها ومنها اهداف السكن, والتي تعتمد على المدن في تنظيم منظوماتها الحضرية و وضع رؤية شمولية مستقبلية, ومن ثم يتم ترجمة هذه الرؤى والافكار إلى مجموعة من المبادئ التخطيطية وفق معايير معتمدة محليا ودوليا, بهدف تهيئتها لصياغة مخططات وسياسات قابلة للتنفيذ, ومنها سياسات الاسكان الحضري والتي تعمل على رفع معيار جودة العيش الكريم للانسان, وازدهاره, ومنها السياسات الوطنية للاسكان في الدول العربية وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.

تبرز مشكلة البحث في عدم وضوح مساعي مخططات التنمية الحضرية والسياسات الاسكانية في الدول العربية وتلك عملها بعيداً عما تقدمه من أهداف ومعايير العيش الكريم المعتمدة في الدول المتطورة. ويسعى البحث في هدفه الى توجيه مخططات التنمية الحضرية وسياساتها الاسكانية الى تكامل الاهداف التي تساهم في تحقيق رفاهية العيش الكريم للانسان العربي وتحقيق مستقبل افضل لاجياله.

الكلمات المفتاح : التنمية الحضرية؛ سياسات الاسكان الحضري؛ معايير العيش الكريم.

Abstract: Housing policies are linked to urban development plans for each country, which seek to provide suitable urban environment for human habitation and livelihood as subject to standards of quality of life. Which seeks to solve housing problems, improve living and social conditions of life and achieve a prosperous level of human life and families, including the childhood. So, the aspects of these plans and policies address to achieve their goals, including housing goals, which cities adopt in organizing their urban systems and developing a holistic future vision, to achieve these visions and ideas into a set of planning principles according to locally and internationally norms and standards, with the aim of preparing them to formulate plans and policies that can be implemented, including urban housing policies that work to raise the standard of the quality of a decent living for the human being and his prosperity, including the national policies for housing in the Arab countries in cooperation with United Nations Human Settlements Program.

The research problem arises in the lack of clarity of the endeavors of urban development plans and housing policies in the Arab countries and their reluctance to work far from the goals and standards of decent living adopted in developed countries. The research seeks in its goal to direct urban development plans and housing policies to integrate goals that contribute to achieving the well-being of a decent living for the Arab citizens and achieving a better future for his generations.

Keywords: urban development; urban housing policies; decent living standards.

* المؤلف المرسل

تمهيد :

تسعى الدول الى توفير بيئة عمرانية صالحة لسكن وعيش الانسان, و تحسين ظروف الحياة المعيشية والاجتماعية وتحقيق مستوى مزدهر لحياة الانسان وافراد عائلته ومنهم شريحة الاطفال, ولتحقيق ذلك, يجب ان ترتبط سياسات الاسكان بمخططات التنمية الحضرية لكل دولة من الدول, ومنها الدول العربية التي تشهد تلوؤ عملها بعيداً عما تقدمه من أهداف ومعايير العيش الكريم المعتمدة في الدول المتطورة.

تماشياً مع مخرجات المؤل الثالث والأجندة الحضرية الجديدة 2016 التي جعلت من الإسكان حجر الاساس للتنمية الحضرية المستدامة, ويهدف تعزيز القدرة على الإنتاج الإسكاني لسد الإحتياج السكاني المضطرب بما يعزز تحقيق الهدف (11) من أهداف التنمية المستدامة 2030 بإيجاد مدن ومستوطنات بشرية شاملة, آمنة, قادرة على الصمود ومستدامة... قامت منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية HABITAT يطرح مشروعها وبالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى UNFPA, OCHA, UNDP من خلال إنشاء مكاتب إقليمية في الدول العربية. والتي تسعى لاعداد المخططات العمرانية التنموية مبنية على مبدأ مشاركة المجتمع بأطرافه الفاعلة لصياغة مستقبل المدينة, وتحقيق التنمية المستدامة للمدينة, وضمان الخروج بإستراتيجية عملية قابلة للتطبيق. وإعتماد وثائق وسياسات للإسكان في الدول العربية, والتي تمثل الرؤية لمعالجة أزمة السكن وتوفير السكن اللائق للمواطنين بموجب ما كفلته تشريعات وقوانين الدول العربية وخططها الإنمائية.

تبرز أهمية التعرف على نظريات التنمية على أساس أن التدرج الحجمي والتوزيع لنظام المدن يحدث التفاعل والتطور الديناميكي لهذه المدن, وحقبة أن نظام المدن يتنوع على عدد كبير من نظريات النمو العمراني للمدن وعلاقتها بالإقليمية. (كامل, 2001). وعندما يتم تناول تخطيط المدن وتنمية قطاعاتها المختلفة, فيتطلب دراسة التصميم العمراني للمدينة على المستوى الاقليمي والمحلي من خلال دراسة المدينة من النواحي:

- التاريخية: النظريات التي تفسر تركيب المدن الحالي من ناحية تراكم نمو متوالي من المركز للاطراف.
- الوظيفية: النظريات التي تقسم المدينة من خلال استعمالات الارض وتوزيع الخدمات (حلقات-القطاعات-الاماكن المركزية).
- الاقتصادية: نظريات ترجع توطین العوامل الاقتصادية في توزيع الاراضي مثل ارتفاع ثمن الأرض ووسائل النقل التي ترتبط بامكانية الوصول للمكان, وكلما زادت هذه الامكانية كلما زاد ثمن الأرض, والذي يؤثر على شكل المدينة وعلى كثافتها.
- الاجتماعية: دراسة طبيعة المجتمعات والعلاقات الرابطة فيما بينهم.
- البصرية: تهتم بالتشكيل البصري أو المرئي visual form, ويطلق عليها المنظر العام أو عمارة المدينة, هذا التشكيل ينطبع في ذهن المشاهد ويسمى بـ (المشهد المدني) الذي لا يمكننا أن نتخيل الحياة الحضرية بدونه.

1. التنمية المستدامة للمدينة العربية

يتداخل مفهوم التنمية المستدامة بالتنمية الحضرية والعمرانية في تشكيل الفضاءات والفعاليات للمستوطنات البشرية, والتي تعمل على تحقيق تفاعل افضل بين الناس وبيئتهم. فالتصميم الحضري الجيد يسهم في تحسين نوعية الحياة في المدينة, فانه ليس مجرد عملية التصميم المادي, ولكن تحقيق التوازن بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والمادية التي لديها تأثير على مكان معين. (Wall, 2010).

تبرز أهمية التنمية المستدامة من خلال دراسة القضايا التنموية المؤثرة في استدامة المدينة مثل: الماوى والعشوائيات, الاقتصاد المحلي والفقير, الخدمات الحضرية الاساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والمخلفات الصلبة, الحكم الحضري من حيث التنظيم المؤسسي والإطار التنظيمي وتعبئة الموارد, الفئات المهمشة, و البيئة. اصبحت هذه القضايا التنموية جزء مهم من المخططات التنموية لكل المدن, ومنها المدن العربية.

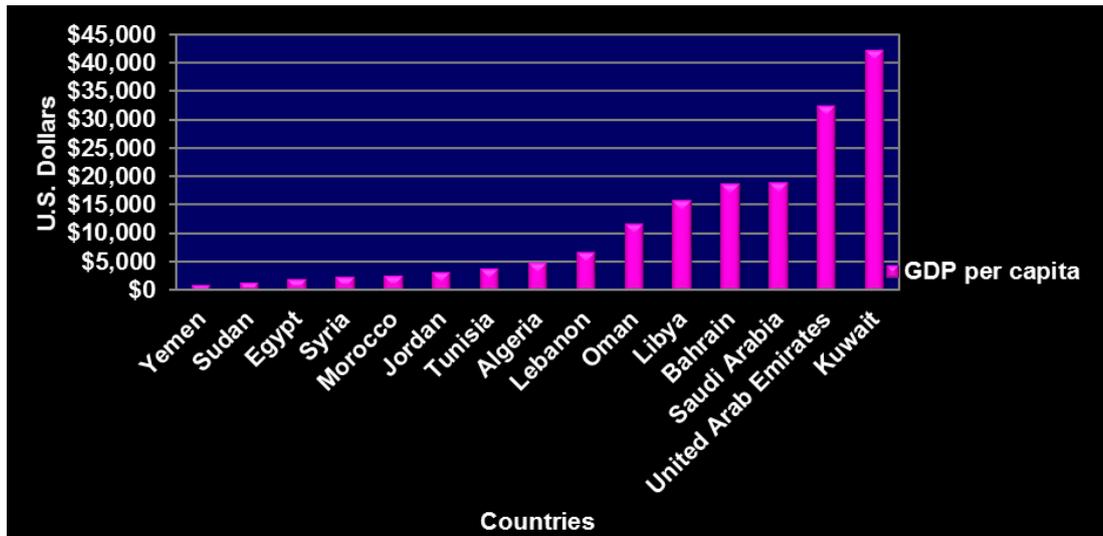
1.1 الشراكة من أجل تنمية حضرية مستدامة في المدن العربية

تهدف الشراكة إلى نشر الوعي والمعرفة حول ضرورة تبني استراتيجيات وبرامج تساعد على التنمية الحضرية المستدامة في المدن العربية وكذلك تفعيل العمل البلدي المشترك لمواجهة الممارسات الضارة بالمدن وتقليل آثارها البيئية والإقتصادية والإجتماعية من أجل مدن عربية نظيفة, آمنة, أفضل للعيش والعمل والاستثمار.

1. 2. التحديات الحضرية التي تواجه المدن العربية

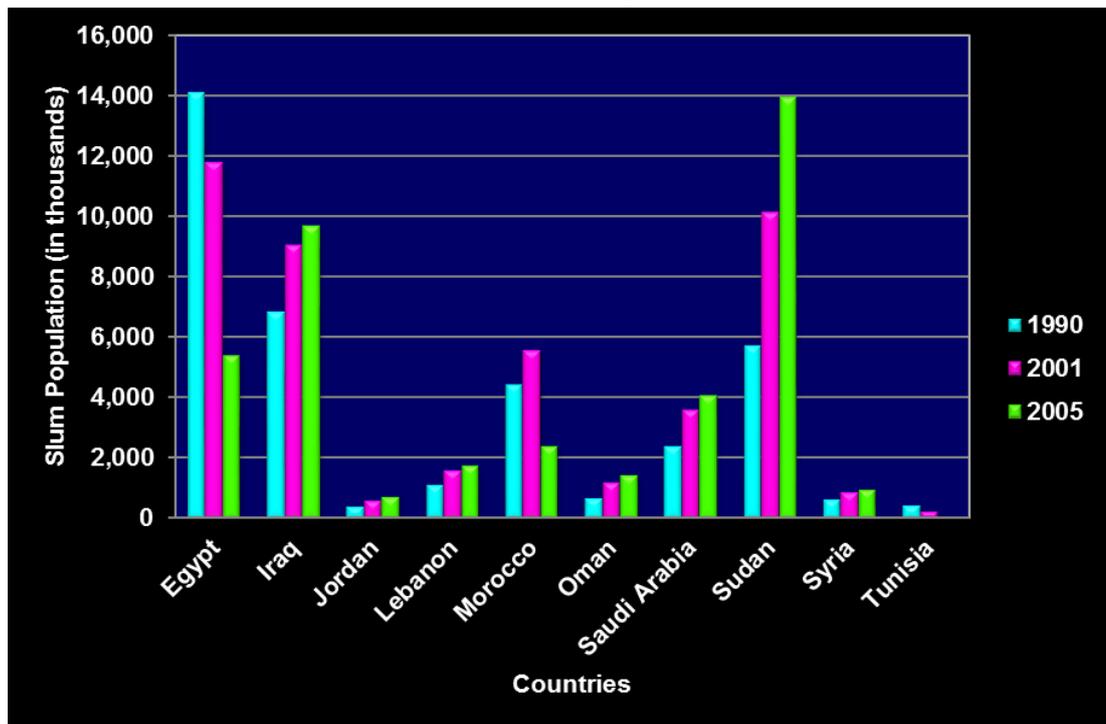
تواجه المدن العربية تحديات كبيرة، من أبرزها: تنامي المدن وتوسعها خارج قدره الإدارة الحضرية، تزايد التأثيرات الناتجة عن التغيرات المناخية، تناقص الموارد المتاحة لدعم أنشطة التنمية الحضرية المستدامة وخاصة في الوطن العربي في ظل الأزمة المالية، زيادة الهجرة بين المدن وتزايد العبء على الخدمات، التحديات التي تواجه الأمن وتوفير بيئة آمنة للعيش والإستثمار، ضعف القدرة لتحقيق شراكة فاعلة من أجل مستقبل حضري أفضل للمدن العربية (تنافسية مع الحفاظ على الهوية)، عدم وجود رابط قوى يجمع المدن العربية فيما بينها لتفاوت مستوى التنمية والقدرة ما بين المدن الأعضاء، التغيرات والتوجهات التي تتطلب مراجعة مابين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وجامعة الدول العربية. يحمل هذه التحديات وعلاقتها بالنتائج القومي الإجمالي للفرد في الدول العربية (شكل 1) والذي اظهر فروقات كبيرة بين الدول العربية، بما فيها الدول العربية ذات الناتج القومي المرتفع للفرد، اظهرت تنامي مقلق لسكان المناطق المتدهورة عمرانيا (شكل 2).

(شكل 1): الناتج القومي الإجمالي للفرد في الدول العربية



Source: UN-HABITAT Urban Indicators

(شكل 2): سكان المناطق المتدهورة عمرانيا



Source: UN-HABITAT Urban Indicators

1.3. المعايير الإسكانية والتوجهات المعاصرة:

تتناول مخططات التنمية الحضرية الشاملة استراتيجيات متعددة، مثل: استراتيجيات استعمالات الأرض والتخطيط وإدارة النمو، استراتيجية السكن، استراتيجية النقل، استراتيجية البنية التحتية شاملة لمنظومات (المياه، الصرف الصحي، النفايات، الكهرباء، الاتصالات)، استراتيجية التصميم الحضري، استراتيجية الموارد الثقافية والتاريخية، استراتيجية التنمية الاقتصادية، استراتيجية الموارد الطبيعية والترفيهية والاجتماعية، استراتيجية الصناعة، استراتيجية التجارة، استراتيجية التعليم، استراتيجية الصحة، استراتيجية الزراعة. (Qateb & Alami, 2014).

ويعتبر السكن والإسكان من أهم وأكبر القطاعات التي تتناولها مخططات التنمية الحضرية، كون السكن يمثل بحدود 40% من مساحة المدينة، وبالتالي تظهر أهمية المعايير الإسكانية التي تؤخذ بنظر الاعتبار وعلاقتها بالقطاعات الأخرى للمدينة من خلال:

- الاستدامة والأداء البيئي Sustainability and Environmental Performance
- الصحة السكنية وأنظمة السلامة والأمان Housing Health and Safety Systems
- معايير ذوي الاحتياجات الخاصة Standards for Accessible Design
- العوامل الاجتماعية ونوعية التصميم Social aspects and design quality
- الهوية العمرانية والخصوصية المحلية Architectural identity and local privacy
- شبكة شوارع فعالة Adequate and an efficient street network
- كثافة عالية High density
- الاستخدام المختلط للأراضي Mixed land-use
- مزيج اجتماعي Social mix
- التصميم الموجه بالنقل Transit oriented development

حيث توفر البيئة السكنية امكنة عامة او شبه عامة يلتقي فيها الناس بسهولة وبشكل واضح ومباشر لتعزيز التفاعل الاجتماعي، اذ تتميز بميكلها التخطيطي الواضح وتصميمها الفعال الايجابي مما يوفر بيئة امنه للأفراد من خلال تعارفهم وتواصلهم (Lang, 1987)، وان توفير فرص الالتقاء بوجود امكنة جذابة اجتماعيا ليس كافيا لتحقيق التواصل والتفاعل المطلوب في البيئة السكنية، بل يجب ايجاد نوع من الاستعداد والتهيؤ النفسي والاجتماعي والثقافي لفهم طبيعة هذا السلوك، وان يتلائم مع البيئة الطبيعية العمرانية المحيطة. ويعتمد التنظيم الفضائي للبيئة السكنية على مبدأ تنظيم وترتيب الفضاءات والكتل بشكل يخدم استعمالات الأرض، ويساهم في ادارة الفضاء وتنظيم الشوارع والميادين والحدائق العامة والمتنزهات، ويخدم الغرض الاساسي الذي صمم من اجله. فالبيئة الحضرية عبارة عن سلسلة من العلاقات المنتظمة ذات النمط المحدد بين الانسان والعناصر الفيزيائية وتمتلك هيكلًا يعكس العلاقة بوضوح بين افراد المجتمع والبيئة معبرًا بذلك عن النسيج العمراني للبيئة (Rapoport, 1977). هذه العلاقات المتداخلة بين البيئة الحضرية والانسان الشاغل لها، تحتاج الى معايير متعددة لتحقيق رفاهية العيش.

2. معايير رفاهية العيش الكريم

البيئة العمرانية المحيطة هي مكمل للبيئة السكنية فهي تشمل المرافق العامة والملاعب والخدمات الضرورية، فضلا عن المتنزهات وتشجير الشوارع والطرق وغيرها من الوسائل التي تزود المجتمع بمتطلبات الترفيه اللازمة، والتي تترك أثرا على صحته ومعاشه وانتاجه، وبما تشبع حاجات الانسان الاساسية، والتي تتطلب مجموعة من المعايير والمقاييس الفنية التي تستخدم لتحديد كمية ونوعية الخدمات المراد تحقيقها في البيئة العمرانية، وكذلك تستخدم لتقييم حاضرها هذه البيئة لمعرفة مدى كفايتها كما ونوعا لتصبح بيئة متوازنة ومستدامة وملائمة للعيش الكريم. وهي تمثل الحدود الدنيا والعليا للوضع الذي يجب أن تقدمه الخدمة في ظل المعطيات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والطبيعية القائمة. وهناك نوعين من المعايير هما (Polsevice, 1983):

Technical Standards: Tell you How to do it.

Code of Practice: Tell you What you need to do.

يتطلب اعتماد النوعين اعلاه من هذه المعايير عند إعداد المقترحات والدراسات وتصاميم المجمعات السكنية بشكل جداول تفصيلية ومخططات توضيحية استرشادية، ومن الضروري إن يلاحظ المخططون والمصممون، إن هذه المعايير هي مجرد أداة أو احد مفاتيح الحلول التصميمية - لذا

يتطلب وجود مختصين يجيدون استخدامها ويمتلكون الخبرة الكافية للتوصل إلى التصاميم الكفوءة، حيث إن هذه المعايير و التوصيات ليست بديلاً عن الحلول الفنية ولا دليلاً هندسياً مختصراً، بل أنها تخص بعض العناصر اللازمة لإيجاد الحلول التصميمية والتخطيطية، وينبغي على المصمم إن يختار الفقرات الأساسية فقط والأكثر صلة وملاءمة من الناحية الفنية للمشروع وذلك لتطوير الحلول والبدائل التي يتوصل إليها. (الهيئة العامة للإسكان، 2016). من ناحية أخرى ، لا يمكن الإشارة إلى هذه المعايير بشكل مجرد واعتبارها حاسمة بل ينبغي تحليلها بما يناسب كل حالة، واستخدامها بأفضل شكل ممكن للتوصل إلى الحلول النهائية.

اما على مستوى معايير رفاهية العيش، فهي تعتبر من أهم المؤشرات التي تُقيّم مستوى إزدهار ورُقي حياة المدن، وتعطي نظرة إيضاحية لمستوى العيش في المدينة، وما هي مواقع القوة أو الضعف في تصميم مخططاتها الأساس، وتهدف تلك المؤشرات الى وضع مبادئ حضرية عامة للمدن الحية، وكما يلي (العاني، وأديب، 2019) :

- تعزيز الشعور بالانتماء، من خلال التصميم وفق المقياس الإنساني.
 - تشجيع الخلط بين الوظائف، وإيجاد تنوع واسع خصوصاً للمشاة.
 - توفير حرية التنقل العام، او بالدراجة الهوائية بتوفير مساحة كافية للتنقل ضمن تخطيط الشوارع.
 - الاهتمام بجانب الطبيعة، من خلال استغلال موارد الطبيعة في توفير طاقة مستدامة وغير ناضبة.
 - إلزام السكان بتنفيذ القرارات الحضرية، ومحاسبة المقصرين لمنع تفشي الفوضى غير المسيطر عليها.
 - وضع رؤية مستقبلية لنمو المدينة، وربط القدم بالجديد، وكفاءة توزيع الموارد بشكل متساوي خالي من التشويه.
 - الإستعداد في هذه الخطط المستقبلية لإحتمالية حدوث مخاطر مناخية، او ناتجة عن تغيرات سياسية او اقتصادية مفاجئة.
 - هذه القرارات يجب ان تكون مسبقة بتخطيط مدروس، اذ ان جوانب المدينة تتداخل مع بعضها البعض.
 - الحكم التشاركي من خلال عدم التفرقة بين فئات وطبقات الشعب، وتعزيز الابتكار بينهم، واقتراح افكار ووضع حلول لمشاكل المدينة.
- ان رفاهية عيش الانسان هي هدف التنظيم الفضائي في البيئة السكنية، وليس الاهتمام فقط بتشييد المباني وتخطيط الاحياء والخدمات بل يجب ان يهدف الى اقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة صحيا ونفسيا واجتماعيا.
- وبرزت عدة مؤسسات دولية معنية بوضع مقاييس لتحديد معايير رفاهية العيش، وبالتالي تحديد وتصنيف المدن العالمية التي تحقق هذه المعايير، ومن هذه المؤسسات هي:

2.1. معيار جودة الحياة لمؤسسة ميرسر MERCER-Quality of Life

تقوم هذه المؤسسة منذ عام 2011، بتقييم جودة الحياة للاوضاع المعيشية المحلية لاكثر من 450 مدينة في العالم، على أساس تحقيق معايير جودة المعيشة فيها وفق: البيئة السياسية والاجتماعية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية-الثقافية، الاعتبارات الطبية والصحية، المدارس والتعليم، الخدمات العامة والنقل، الترفيه، السلع الاستهلاكية، السكن، البيئة الطبيعية. (العاني، وأديب، 2019) (MERCER, 2019).

2.2. معيار التصنيف العالمي للأوضاع المعيشية لمؤسسة الايكونومست Economist Intelligence Unit- EIU- Global Livability Ranking

تأسست عام 2011 ومن خلالها يتم قياس الأحوال المعيشية للمدن، حيث تقوم بالأساس على تقييم الأحوال المعيشية (Livability)، ونوعية الحياة الحضرية (Urban Quality of Life) للمدن سنوياً.

ويكون التصنيف بمجموع نقاط من 100 نقطة، باعتماد 30 عامل يتعلق بمعايير السلامة والاستقرار، الرعاية الصحية، الثقافة والبيئة، الموارد التعليمية والبنية التحتية. توفر مجموع النقاط التي تمثل تحديات نمط الحياة لـ 140 مدينة، من خلال تصنيف الـ (Global Livability Ranking) وتنحصر تلك المعايير ضمن 5 فئات، وهي: الاستقرار، والرعاية الصحية، والثقافة والبيئة، والتعليم، والبنية التحتية. (العاني، وأديب، 2019)

2.3. المؤشر العالمي للمدن الصالحة للعيش - Global Livable Cities- GLCI

تأسس عام 2010، ليقوم بفهرسة 64 مدينة، وفق 5 مؤشرات تفصيلية لتقييم المدن العالمية للعيش الكريم (Global Livable Cities)، وهو مؤشر يدعم مقياس جديد للأحوال المعيشية لتقييم المدن الكبرى.

يجري تقييم المدينة من وجهة نظر حياة الأشخاص العاديين من عامة المجتمع، من حيث مؤشرات متعددة الأبعاد تجاه قضايا مثل: فرصة الحصول على كافة الحقوق من الرفاهية الاقتصادية، الحراك الاجتماعي، الأمن الشخصي، الحكم السياسي والإستدامة البيئية، والتمتع بكافة الامتيازات المتوفرة في البيئة. وكذلك مؤشرات: الحيوية الاقتصادية والقدرة التنافسية، الأمن الداخلي والإستقرار، الظروف الإجتماعية والثقافية، الحكم العام، الود البيئي (الحفاظ على البيئة) والإستدامة . (Giap, et al, 2014) (جعفر, 2019)

ومن مراجعة المدن المتقدمة في هذه التصنيفات الثلاثة (جدول 1) تظهر مدينة فيينا وملبورن وجنيف في المراتب الاولى.

جدول 1 : تسلسل المدن حسب المعايير المعتمدة

Source of index	Economist Intelligence Unit	MERCER	Centre for Liveable Cities
Name of index	Liveability	Quality of Life	Global Liveable Cities
Sample Size (cities surveyed)	140	120	64
year	2011	2011	2010
Rank	(a)	(b)	(c)
1	Melbourne	Vienna	Geneva
2	Vienna	Zurich	Zurich
3	Vancouver	Auckland	Singapore
4	Toronto	Munich	Copenhagen
5	Calgary	Dusseldorf	Helsinki
6	Sydney	Vancouver	Luxembourg
7	Helsinki	Frankfurt	Stockholm
8	Perth	Geneva	Berlin
9	Adelaide	Bern	Hong Kong
10	Auckland	Copenhagen	Auckland
10			Melbourne

ومن اجل معرفة معايير جودة الحياة التي تظهر في نموذج مدينة فيينا، والتي ظهرت تقدما بصورة متكررة في صدارة التصنيفات، فان أهم ما يحدد جودة حياة المدينة هو أن تكون المدينة بالكامل خالية من الحواجز، وعدم فرض قيود على جميع الأفراد، وإتاحة الوصول الى اي موقع في المدينة لجميع الافراد وبدون إستثناء، وضمان الحصول على جميع الفرص والاحتياجات الضرورية الأساسية للحياة وللجميع بدون إستثناء وبنفس الجودة، مما يضمن حياة كريمة وسليمة لافرادها. وان تتمتع المدينة بما يلي (جعفر, 2019) (الراوي, 2019) :

- تنوع وسائل النقل العام وتوافرها للجميع.
- ان تكون الفضاءات المفتوحة في المدينة مجانية ومتاحة للجميع.
- احترام تعدد الانتماءات.
- تفعيل وادامة الرقابة البلدية لضمان الالتزام بالقوانين والانظمة.
- سياسة تدوير السكن بدلاً من سياسة التمليك وتقليل الإستثمار في المشاريع السكنية، للتمكن من توفير السكن لجميع الطبقات.
- حرية الحركة وتحقيق الأمن والأمان.
- توفير المدارس مجاناً من الحضانة الى البكلوريا وربما تشمل الجامعات.

- توفير خدمات الصحة والمستشفيات مجاناً.
- الحفاظ على البيئة وإقامة الأنشطة الرياضية والهوايات في الاماكن الخارجية.

2. 4. تصنيف دول العالم التي توفر تنمية بشرية وتحقق العيش الأفضل لمواطنيها 2019

اظهرت الاحصاءات الى زيادة نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان في العراق من 36% عام 1947 إلى 64% عام 1977 وإلى 72% عام 1997، لتعاود الانخفاض عام 2009 إلى حوالي 70%. وتعد هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع البلدان الاخرى، إذ يبلغ المتوسط العالمي حوالي 50% وحوالي 45% بالنسبة للبلدان الاقل نمواً، أما في البلدان العربية فان النسبة تبلغ 56% طبقاً لبيانات عام 2009. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012). ولكن بالرغم من زيادة نسبة التحضر، الا ان معايير التنمية البشرية والحضرية لم تكن واضحة في التجربة العراقية والعربية، ولم تؤخذ الكثير من معايير رفاهية العيش الكرم بنظر الاعتبار في التحارب التنموية للمدن العربية. اعتماداً على دراسة أجرتها الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم، فإن أفضل الدول للعيش هي تلك التي تتمتع بنظام اقتصادي مستمر، وتتم بقطاعات التعليم وسوق العمل، ولديها بنى تحتية قوية ومعاصرة، وتستثمر طاقات وإمكانيات مواطنيها. ويتكون مؤشر ازدهار المدن CPI من ستة أبعاد والتي تصف جوانب مختلفة من الازدهار الحضري وفقاً لمعايير برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية - المؤئل: الانتاجية، تنمية وتطوير البنية التحتية، نوعية الحياة، العدالة والاندماج، الاستدامة البيئية والادارة الحضرية (المؤئل، 2011) ومن بين المعايير التي تم الأخذ بها في تقرير التنمية البشرية، العمر المتوقع للسكان ومستوى التعليم والمساواة بين الجنسين والثروة المالية والحياة الصحية. فظهر التصنيف العالمي كالتالي:

المرتبة 1: النرويج: للعام الثالث عشر على التوالي، احتلت النرويج المرتبة الأولى في مستوى المعيشة، ومتوسط عمر الفرد، والنظام التعليمي، نظام الرعاية الصحية القوي.

المرتبة 2: أستراليا: يشكل التعليم أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في هذا البلد.

المرتبة 3: سويسرا: يحتل هذا البلد مرتبة عالية في مجال الصحة، وفي المتوسط يعيش الناس هناك حتى يبلغون 83 عاماً.

المرتبة 4: ألمانيا: أصبحت جميع الجامعات في ألمانيا اعتباراً تشرين الأول/أكتوبر 2014 مجانية للمقيمين والطلاب الدوليين في هذا البلد.

المرتبة 5: الدنمارك: عند مقارنة متوسط الأجر بين الرجل والمرأة، فان الفجوة تبلغ 7.8% بالنسبة للموظفين العاملين بدوام كامل.

اما فيما يخص الدول العربية، فقد حلت قطر في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 33 عالمياً، وجاءت بعدها السعودية في المركز 38، ثم الإمارات 42، والبحرين 47، والكويت 51، ومن ثم عمان 52، تلتها لبنان في المرتبة 76.

وجاءت الجزائر في المرتبة 83، والأردن 86، وتونس 97، وليبيا 102، ومصر 111، والأراضي الفلسطينية 114، والعراق 121، والمغرب 123، وسورية 149، وموريتانيا 157، والسودان 165، واليمن 168، وجيبوتي 172، وأرتيريا 179.

<https://assaha.com/2019/11/25/human-development-in-the-world/>

2. 5. تصنيف دول العالم التي تحقق معايير العيش الكريم للشريحة الاطفال في دول العالم 2020

تعتبر شريحة الاطفال من الشرائح المهمة في المدينة، وبالتالي يتطلب اخذ معاييرها الخاصة في التنمية الحضرية بنظر الاعتبار، ويعتمد التصنيف على المعايير التي تعتبرها العائلات شروطاً أساسية لنمو الأطفال في بيئة جيدة، مثل الأمان والمساحات الخضراء والقوانين التي تدعم تربية الأطفال وحقوق الإنسان. وبحسب الدراسة التي أجرتها صحيفة "يو.أس نيوز أند وورلد ريبورت" بالتعاون مع معهد وارتن التابع لجامعة بنسلفانيا، فقد وضعت قائمة بأفضل الدول لتنشئة الأطفال في عام 2020، مرتبة تنازلياً:

الدانمارك، السويد، النرويج، كندا، هولندا، فنلندا، سويسرا، نيوزيلندا، أستراليا، النمسا، بريطانيا، لوكسمبورغ، ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، الولايات المتحدة، اليابان، بولونيا، اليونان، سنغافورة، التشيك، كرواتيا، البرازيل، كوريا الجنوبية، كوستاريكا، الأرجنتين، تايلند، سلوفاكيا، سلوفينيا، المكسيك، إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا، الشيلي، جمهورية الدومينيكان، رومانيا، ماليزيا، الفلبين، بلغاريا، الصين، روسيا، تركيا، بنما، كولومبيا، إندونيسيا،

والبيرو . <https://www.centersweden.com>

اما على المستوى الدول العربية، فلم تظهر اي من الدول العربية في هذا التصنيف، ولكن ظهرت تونس في المركز الأول عربيا وإفريقيا في مؤشر اخر يتناول حقوق الطفل لسنة 2019 .

3. معايير العيش الكريم لشريحة الاطفال في سياسات الاسكان الحضري ومخططات التنمية في العراق

ظاهرة التحضر جعلت ثلثي سكان العراق متمركز في مناطق حضرية والزيادة السكانية الكبيرة بين تعداد واخر تظهر ان هناك تزايدا بسكان الحضر، هذا التغيير في التركيبة السكانية ادى الى تبدل حجم الاحتياجات السكنية، فالعراق من البلدان السريعة النمو حيث يتضاعف سكانه كل عشرين عاما تقريبا وكبقية بلدان العالم لم تكن الزيادة السكانية متساوية في كل انحاء العراق وكذلك في داخل المدن ومنها مدينة بغداد . (جعفر، 2000 ص، 130) ان معدل نمو السكان في العاصمة بغداد اكبر من معدلات النمو من بقية المناطق والمحافظات .

وإذا حاولنا ان نستقرىء كيف تعاملت سياسات وبرامج الاسكان مع طبيعة هذه التغييرات المجتمعية ومن خلال التركيز على مدينة بغداد، نجد ان ومع بداية الخمسينيات من القرن الماضي كانت البدايات الاولى لتأسيس ووضع سياسات اسكانية في العراق من خلال تاسيس مجلس الاعمار، وتمت الدعوة لمؤسسة دوكتيادس الاستشارية لدراسة واقع السكن في العراق وتقديم مقترحات بشأنها والتي كانت تخلو من دراسات اجتماعية معمقة تخص التغييرات التي تعرض لها بغداد والتوقعات للمستقبل وكانت حتى التوقعات للنمو السكاني غير دقيقة ولم تحدد اتجاهات واضحة لسياسات اسكانية وطريقة حل مشكلة الاسكان ومنها المشكلة السكنية واقتصرت على مجموعة من المشاريع لاحتواء ازمت سكنية. وفي عام 1968 تم وضع الخطة التنموية الشاملة لبغداد عام 2000 من قبل الشركة الاستشارية البولندية (بول سيرفس)، بعدها تم وضع مخطط الاسكان العام في العراق 1979، وفي عام 1981 تم تقديم مقترحات المخطط الاتمائي الشامل لبغداد 2000، بعدها تم وضع استراتيجيات التطوير الشامل من قبل الاستشاري الياباني JCCF وامانة بغداد عام 1984. بعدها تم الانتهاء من المخطط المتكامل لتطوير مدينة بغداد 2001، من قبل الاستشاري الياباني JCCF عام 1986 ولكنه لم يشرع. وفي عام 1998 تم التهيئة لمخطط التنمية الحضرية لمدينة بغداد (2015) من قبل الامانة وجامعة بغداد. (العاني، 2001، ص 107-110). وفي عام 2010 تم اقرار سياسة الاسكان الوطنية، واخيرا قامت شركة خطيب وعلمي سنة 2010 بالمباشرة بالمخطط الاتمائي الشامل لمدينة بغداد لغاية عام 2030 والذي لم يكتمل لحد الان .

هذه الدراسات كانت ضمن مفرداتها، تحديد سياسات وبرامج اسكانية لحل مشكلة السكن لمدينة بغداد وهنا يمكن ان نشير الى ان دراسة الاستشاري البولوني بول سيرفس لازالت تعتبر الاساس في جميع الدراسات اللاحقة فضلا عن كونها الدراسة التي تمت مصادقتها ولازال الاعتماد على توصياتها التي كانت مؤثرة مع السياسات التي سبقتها في تشكيل البنية السكنية الحالية للمدينة. وهكذا فان التدقيق في مفردات الدراسة البولونية نجد انها تطرقت لجوانب اجتماعية كبيرة ومهمة ومن بينها التغييرات السكانية، مع انها لم تكن دقيقة الا ان هذه الدراسة عملت على تقسيم المدينة الى مجاميع اقتصادية- اجتماعية وحسب الدخول من خلال هيكل اجتماعي- اقتصادي للسكان. (الساكني، 2012، ص 197 - 198). اما ما حددته سياسة الاسكان الوطنية 2010 من خلال مشروع تعزيز قطاع الاسكان في العراق الذي اقتره وزارة الاعمار والاسكان فكانت تهدف الى وضع خطوط عريضة للاسكان في العراق بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة الهايئات لتنمية قطاع الاسكان وخطة التنفيذ (وزارة الاعمار والاسكان، 2010، ص 8).

هذه المقترحات كانت قد بنيت على اساس وجود تغييرات اقتصادية وتطورات تنموية ولكنها اهملت جميع العوامل الاخرى التي تؤثر في احداث تغييرات اجتماعية، فضلا عن تعاملها مع المدينة على انها شرائح اقتصادية تختلف عن بعضها من خلال مستوياتها الاجتماعية - الاقتصادية فقط، حيث لم تنظر الدراسات الى التباينات في التأثير، من حيث الموقع، طبيعة المجتمع، التعامل مع القرارات الاسكانية وتوقعات مستقبل هذه المجمع داخل الهيكل السكاني للمدينة. ولم تظهر من خلال اطار عام يحمل اشارات الى دراسات تبين اهمية الجانب الاجتماعي وطبيعة البنى المجتمعية والتغييرات المتوقعه له. الا انها تشترك جميعها، بعدم تناولها معايير العيش الكريم لشريحة الاطفال بنظر الاعتبار. لذلك ظهر العراق بالمرتبة 121 للدول العالمية التي تعتمد معايير العيش الكريم، ولم يظهر ضمن مؤشر اخر يتناول حقوق الطفل لسنة 2019 .

الخلاصة :

- اظهرت مخططات التنمية الحضرية حقول متعددة يتطلب تناولها وحل التداخلات فيما بينها. ولكن بعض الحقول المعرفية في الدول العربية لم تتناول معايير سكن الاطفال.
- لازالت مخططات التنمية الحضرية في الدول العربية تتناول مفردات التنمية التقليدية, ولم تتمكن من ولوج مفردات التنمية المستدامة.
- هناك اختلاف بين معايير الاسكان الحضري المطروحة في مخططات التنمية الحضرية عما مطبق على ارض الواقع, مما سبب مشاكل متراكبة صاحبت نمو المدن العربية.
- المعايير المطبقة في الدول المتطورة, والتي اظهرت تقدما في التصنيفات العالمية, معظمها غائبة عن فضاء الفكر والثقافة العربية, مما يستدعي اعادة النظر في اولويات الدول العربية, من اجل رفع مستوى رفاهية العيش الكريم للانسان العربي.
- تعاني جميع شرائح المجتمع العربي, ومنها شريحة الاطفال, من تدني معايير العيش الكريم التي توفرها البيئة الحضرية والسكنية التي يعيشون فيها, ولم تحقق لهم مدغم ابسط معايير العيش الكريم, وبالتالي يتطلب اعادة النظر بكل ما مطروح في مخططاتها التنموية من اجل تحقيق رفاهية عيش كريم للانسان العربي بشكل عام... ومستقبل مزدهر لاطفاننا بشكل خاص.

- الإحالات والمراجع :

1. الهيئة العامة للإسكان, ا. ا. ل. (2016). معايير الإسكان الحضري. بغداد: وزارة الاعمار والاسكان.
2. الراوي, ع. (2019). التخطيط العمراني والحضاري في المدن ومعايير جودة الحياة- تجربة فيينا إنموجاً. قُدّم في التخطيط العمراني , كلية الهندسة.
3. العاني, م. ق. (2001). الحنين الى الماضي بين الفكر النظري وواقع التطبيق : اثر الفكر والتشريع على تواصل مراكز المدن التاريخية (أطروحة ماجستير). جامعة بغداد, قسم الهندسة المعمارية.
4. العاني, م. ق., & اديب, و. (2019). الفوضى الخلاقة وأثرها في حياة المدينة. مجلة الإمارات للبحوث الهندسية , 24(2).
5. الموثل, ا. (2011). قياس ازدهار المدن. المملكة العربية السعودية: برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.
6. الساكني, م. ح. (2012). التغييرات في البنى الاجتماعية وأثرها في سياسات الاسكان الحضري (أطروحة دكتوراة). جامعة بغداد, قسم الهندسة المعمارية.
7. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية, ا. ا. ل. ا. (2012). تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 - التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للافية. UNFPA: صندوق الأمم المتحدة للسكان.
8. جعفر, ز. (2019). التحضر المفرط وأثره في فقدان الفضاءات الخضراء داخل المدن (أطروحة ماجستير). جامعة النهريين, قسم الهندسة المعمارية.
9. جعفر, ن. ك. (2000). استراتيجيات الاسكان الحضري : نظرة تحليلية لموقف الدول النامية (أطروحة دكتوراة). جامعة بغداد, قسم الهندسة المعمارية.
10. كامل, م. س. (2001). منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني. جمهورية مصر العربية: كلية التخطيط الإقليمي والعمراني, جامعة القاهرة.

11. وزارة الاعمار والاسكان , و. ا. و. (2010). سياسة الاسكان الوطنية في العراق. هاييتات: برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.

12. Giap, T., Thye, W., & Aw, G. (2014). A new approach to measuring the livability of cities: The Global Livable Cities Index. World Review of Science, Technology and Sustainable Development, 11(2).
13. centersweden, centersweden. <https://www.centersweden.com>. من 26 سبتمبر، 2020، <https://www.centersweden.com>
14. assaha, assaha. <https://assaha.com/2019/11/25/human-development-in-the-world/> . استرجع في 26 سبتمبر، 2020، من <https://assaha.com/2019/11/25/human-development-in-the-world/>
15. MERCER, M. <http://www.mercer.com>. من 26 سبتمبر، 2020، استرجع في <http://www.mercer.com>
16. Lang, J. (1987). Creating Architecture theory: the role of Behavior Science in Environment design. New York: Van Nostrand Reinhold.
17. Polsevice, P. (1983). Housing Technical Standards and Codes of Practice. Revised Edition: Report two.
18. Rapoport, A. (1977). Human Aspects of Urban Form. Pergamon: Oxford.
19. Qateb & Alami, Q. & A. (2014). Baghdad City Comprehensive Development Plan 2030. Baghdad: Mayoralty of Baghdad.
20. UN-HABITAT, U.-H. Urban Indicators. من 26 سبتمبر، 2020، استرجع في <http://www.unhabitat.org/stats/Default.aspx>
21. Wall, ed, & waterman, tim. (2010). Urban design. UK: AVA publishing .